أبو صليب للكندري : كم عدد اللجان الفنية المختصة الدائمة والمؤقتة في «ذوي الإعاقة» ؟

وجه النائب سعود أبو صليب 7 أسئلة إلى وزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري في شأن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

وطلب أبو صليب في السؤال الأول إفادته وتزويده بالآتي:

• كم عدد اللجان الفنية المختصة الدائمة والمؤقتة في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وما اختصاصات كل لجنة؟ وما أسماء أعضائها وجهات تمثيلهم وفرق العمل فيها؟

2 – ما الأعمال التي كلفت بها اللجان؟ مع تزويدي بمحاضر اجتماع اللجان وفرق العمل لكل لجنة وفريق على حدة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، ومحاضر اجتماعات المجلس الأعلى للهيئة.

وطلب في سؤاله الثاني إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما الأسس والمعايير لعرض الحالات على اللجنة الفنية الطبية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

2 – كشف تفصيلي بأسماء أعضاء اللجنة الفنية الطبية التي ترأسها المدير العام وطبيعة عمل كل منهم، مع بيان معايير اختيار أعضاء هذه اللجنة وتزويدي بجميع محاضر اجتماعات اللجنة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

وطلب في سؤاله الثالث إفادته وتزويده بالآتي:

–كشف تفصيلي بعدد المرشحين لاختبار المناصب القيادية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة مع بيان نتائج اختباراتهم وعدد المديرين الذين لم يرشحوا مع بيان الأسباب.

واستفسر في سؤاله الرابع عن التالي:

1 –كشف بالقضايا المرفوعة

سعود أبو صليب

على الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بخصوص استخراج شهادة الإعاقة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–2كشف بالقضايا التي صدرت فيها أحكام ضد الهيئة بإلزامها بدفع مبالغ مالية، والقيمة الإجمالية لهذه المبالغ.

ونص السؤال الخامس على الآتي: هل اكتشفت وزارة الشؤون الاجتماعية وجود مخالفات من بعض العاملين في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة تتضمن شبهة تزوير واعتداء على المال العام منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى بيان هذه المخالفات والإجراءات المتخذة حيالها وذلك لكل مخالفة على حدة.

وطلب تزويده في سؤاله السادس بالآتي:

1 – ما المعايير التي تستند إليها الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في تحديد نوع الإعاقة لكل مريض وكيفية تحديد درجة الإعاقة «بسيطة–متوسطة–شديدة»؟

2 – ما معايير الهيئة في تحديد مدة الإعاقة لكل مريض «سنة 3– سنوات–مدى الحياة»؟

3 – ما صلاحية البطاقة التي تعطى للمعاق وكيفية استخراجها؟

وطلب في سؤاله السابع تزويده وإفادته بالآتي:

1 – هل توجد تغييرات في المدة الزمنية عند توريد الشركات للأجهزة التعويضية للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالمبررات وبصورة ضوئية من العقود وآلية التعاقد وأسماء الشركات منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – كشف تفصيلي«كل على حدة» بعدد المتقدمين بطلبات الأجهزة التعويضية الطبية الخاصة بالمعاقين منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود ها السؤال، وعدد من لبيتم احتياجاته، وعدد من لم يتسلم حتى تاريخ السؤال، وعدد من رفض طلبه مع بيان سبب الرفض.

مرزوق الخليفة يوجه سؤالين إلى وزير المالية

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالين برلمانيين إلى وزير المالية خليفة حمادة، في شأن الرسوم المستحقة على القسائم والأراضي الفضاء، وصفقة شراء برج الراية «2». ونص السؤال الأول على ما يلي: صدر القانون رقم «8» لسنة 2008 بتعديل عنوان وبعض أحكام القانون رقم «50» لسنة 1994 في شأن تنظيم استغلال الأراضي الفضاء ونصت المادة الثانية منه على «إذا زادت مساحة قسائم السكن الخاص غير المبنية المملوكة لأحد الأشخاص الطبيعيين في أي موقع وفي أي مشروع يتضمن قسائم مخصصة لأغراض السكن الخاص سواء كانت هذه القسائم في موقع واحد أو في مواقع متعددة وفي مشروع واحد أو في مشاريع متعددة، على خمسة آلاف متر مربع في مجموعها، فرض على كل متر مربع يجاوز هذه المساحة رسم سنوي مقداره عشرة دنانير كويتية...»، كما يستحق هذا الرسم سواء كان مالك القسيمة شخصية طبيعية أو اعتبارية، وقد رمى هذا القانون إلى منع احتكار الأفراد والمؤسسات للأراضي السكنية، وحيث تعد هذه الرسوم من الأموال التي وجب تحصيلها بقوة القانون كونها من الأموال العامة، ورافدا قويا للدولة في حال تحصيلها واستغلالها بما يخدم الدولة، ونظرا لتهرب بعض الأفراد والشركات التي تملك تلك القسائم والأراضي الفضاء من سداد الرسوم المستحقة عليها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل يوجد أفراد أو شركات تخلفت عن سداد تلك الرسوم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف موضحا فيه المبالغ المستحقة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – ما الإجراءات المتبعة لدى وزارة المالية في شأن حصر الأفراد والشركات المستحق عليهم تلك الرسوم بموجب القانون المذكور سالفا؟

مرزوق الخليفة

3 – ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لملاحقة المتقاعسين عن سداد الرسوم؟

4 – هل توجد إجراءات معينة لمنع أصحاب القسائم المتقاعسين عن سداد الرسوم من التصرف في تلك القسائم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالقرارات أو الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

5 – هل استثني بعض الأفراد أو الشركات من سداد هذه الرسوم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما السند القانوني لهذا الاستثناء؟ مع تزويدي بكشف الأسماء المستثناة.

–6 هل أجريت تسوية بين الوزارة وأفراد أو شركات سواء كان إعفاء نهائيا أو جدولة الرسوم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بالأسماء، وصورة ضوئية من التسويات التي أجريت معهم مع بيان السند القانوني للإعفاء أو الجدولة.

–7 إجمالي المبالغ المحصلة تطبيقا للقانون سالف الذكر.

ونص السؤال الثاني على ما يلي: يتميز نظام التأمينات الاجتماعية في دولة الكويت بالشمول والوحدة وسخاء المزايا التأمينية، ويعد المعاش التقاعدي من أبرز الحقوق التي كفلها قانون التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليهم، بل يمكن القول إن المعاش التقاعدي هو الهدف الأول للتأمينات الاجتماعية.

نشرت إحدى الصحف المحلية أخيرا أنه توجد هنالك صفقة بين شركة وفرة العقارية، وهي إحدى شركات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبين شركة الصالحية العقارية بعرض لشراء برج الراية «2» الكائن في منطقة شرق والمملوك لشركة الصالحية العقارية علما بأن القيمة المذكورة في العرض هي «58» مليون دينار كويتي، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الجدوى الاقتصادية من هذه الصفقة علما بأن الأموال المدفوعة هي أموال تخص المتقاعدين وليست أموالا عامة؟

2 – ما الجهة التي قيمت برج الراية «2»؟ وفي أي سنة كان التقييم؟

3 – هل توجد لجنة عقارية تتبع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لإعطاء التوصيات في شراء الأصول داخل الكويت؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما أسماء أعضاء اللجنة؟ وما مؤهلاتهم مع تزويدي بالسيرة الذاتية لكل منهم.

4 – ما سبب توجه المؤسسة لشراء هذه الأصول على الرغم من أن العقار في القطاع التجاري والاستثماري متضرر ولا ينصح بالاستثمار به حاليا؟

5 – عند شراء عقار الراية «2» هل يمكن التخارج منه مستقبلا بسهولة؟

6 – متى كان التباحث بين شركة وفرة العقارية التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركة الصالحية العقارية حول هذه الصفقة؟

7 – ما حجم مشاريع شركة وفرة العقارية القائمة؟ وما الخطط المستقبلية للشركة؟

8 – ما القيمة الإجمالية للمحافظ التي تديرها شركة وفرة العقارية؟ مع بيان تفصيل المحافظ المدارة للغير أو المحافظ الخاصة بالشركة، وما مدى تأثر هذه المحافظ في جائحة كورونا؟

خليل الصالح يسأل وزير «شؤون الشباب» عن عقود الصيانة والترميم لمرافق ومنشآت الهيئات الرياضية

خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالا برلمانيا إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، عن العقود المبرمة بين الهيئة العامة للرياضة والشركات والمؤسسات لعمل الصيانة والترميم والأعمال المتنوعة لمرافق ومنشآت الهيئات الرياضية.

ونص السؤال على ما يلي:

تقوم الهيئة العامة للرياضة بعمل صيانة وترميم وأعمال متنوعة لمواقع مختلفة لمنشآت ومرافق تابعة للهيئات الرياضية «اللجنة الأولمبية – الاتحادات الرياضية – الأندية الرياضية الشاملة والخاصة» سواء كانت عقود صيانة دورية أو استكمالا لعقود فعلية أو أعمال صيانة طارئة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من العقود المبرمة بين الهيئة العامة للرياضة والشركات والمؤسسات لعمل الصيانة والترميم والأعمال المتنوعة لمرافق ومنشآت الهيئات الرياضية جميعا «لجنة أولمبية – اتحادات رياضية – أندية رياضية شاملة ومتخصصة».

2 – ما الأعمال التي أنجزتها الهيئة العامة للرياضة في الموضوع المشار إليه؟

3 – صورة ضوئية من محاضر تسليم مواقع الهيئات الرياضية المشار إليها للشركات والمؤسسات التي نفذت الأعمال.

4 – صورة ضوئية من محاضر تسلم مواقع الهيئات الرياضية المشار إليها التي وقع عليها بانتهاء الأعمال والكتب الدالة على ذلك.

–5 المبالغ التي خصصتها الهيئة لصيانة منشآت ومرافق الهيئات الرياضية المشار إليها وتحويلها إلى تلك الهيئات.

6 – في حالة وجود ملاحظات من الهيئات الرياضية المشار إليها، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من الكتب المرسلة إلى الهيئة والمتعلقة بتلك الملاحظات.

7 – هل خصمت الهيئة مبالغ من الشركات والمؤسسات المشار إليها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الكتب الدالة على ذلك.

تتمات

الخالد يدشن

الاقتصادية والتنموية، والارتقاء بالخدمات المختلفة، وبرنامج عمل الحكومة، إضافة إلى اعتزامه عقد لقاءات مع بعض الخبراء وجمعيات النفع العام.

وذكرت مصادر نيابية تحدثت إليها «الصباح»، أن سمو رئيس مجلس الوزراء يبدو عازما هذه المرة، على أن يأخذ وقته بشكل كاف، من أجل تأليف حكومته الجديدة، وبهدف أن يأتي هذا التشكيل ملبيا لطموحات وتطلعات الشارع الكويتي، لافتة إلى أن هذا أفضل ما يفعله سموه، لأن الاستعجال في تشكيل حكومات سابقة أفرز مشكلات غير قليلة، وأدى إلى تزايد الاحتقان بين السلطتين، نتيجة لعدم الرضى النيابي عن بعض الوزراء، الذين اعتبروهم «عناصر تأزيم».

وأكدت المصادر أن تركيز سمو رئيس الوزراء على تحقيقالإصلاح الاقتصادي، يمثل بعدا شديد الأهمية، خصوصا مع ربطه بين هذا الإصلاح ومحاربة الفساد، وإعلانه أن «البداية بدأ من البيت الحكومي، وإذا تمكنا من أن نصلح البيت الحكومي وأكملنا ما هو مطلوب، ندخل إلى خطوات أخرى في الوضع الاقتصادي».

أضافت أن الأرقام التي أوردها سموه خلال اللقاء، تؤكد جديته في مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، حيث ذكر أن هناك 77 بلاغا قدمت إلى هيئة نزاهة، 44 منها أحيلت إلى النيابة، و122 قضية اعتداء على المال العام لدى النيابة العامة، و1691 قضية تعد على أملاك الدولة، و282 قضية اتجار بالإقامات والبشر، وأن كل ذلك جرى خلال سنة واحدة.

المصادر استشهدت أيضا بقول سمو الرئيس: «علينا ألا نخذل المواطنين، ونحن ملتزمون بكل استحقاقاتهم وخدماتهم ورواتبهم»، وتأكيده أن جيب الواطن لن يمس، برغم الاختلالات الاقتصادية التي يتحتم علاجها، لكن ذلك – طبقا لتأكيد رئيس الوزراء – لن يكون أبدا على حساب دخل المواطن ومستوى معيشته، وهو ما نزل بردا وسلاما على قلوب المواطنين جميعا.

الكويت تقدمت

من اكتمال المتطلبات الأساسية لأي بلاغ لتفادي أي أخطاء إجرائية تؤدي إلى حفظه.

وذكر أن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد والذي أدى الى تخفيض ساعات العمل، وتقليص أعداد الموظفين في العديد من الإدارات الحكومية لفترات طويلة، أثر على إنجاز متطلبات إضافية كان من شأنها تحقيق تقدم أفضل لمركز الكويت دوليا، مؤكدا حرص الحكومة على مكافحة الفساد على كل الصعد.

وتقدم الوزير الياسين بجزيل الشكر إلى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، على دعمه اللامحدود للجهات الحكومية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، «إذ شكلت توجيهاته الدائمة نحو تحديث التشريعات لمكافحة الفساد داخل الجهاز الحكومي نبراسا مهما بما يحفظ الأموال العامة ويحقق الطمأنينة المجتمعية بين المواطنين».

من جهة أخرى أوضحت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، أن منظمة الشفافية الدولية أصدرت تقرير مؤشر مدركات الفساد للعام 2020، إذ حصلت الكويت على درجة 42، بارتفاع درجتين عن عام 2019، وحلت بالمرتبة الـ78 من أصل 180 دولة، صعودا بسبع مراتب عن ترتيبها عام 2019.

جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن «نزاهة» أمس، حول مؤشر مدركات الفساد الصادر مؤخرا عن منظمة الشفافية الدولية، الذي يصدر سنويا منذ عام 1995 من قبل المنظمة ومركزها برلين، ويحدد مستوى تفشي الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري.

وأوضحت أن درجة 100 حسب المؤشر تعكس خلو من الفساد ودرجة صفر تعكس الأكثر فسادا، ويتم ترتيب الدولة بين باقي دول العالم على أساس تسلسلي.

وبينت أن المؤشر يعتمد على 13 مصدرا للمعلومات تصدر من مؤسسات عالمية متخصصة ومستقلة، ويرصد كل مصدر نتيجة كل دولة في جوانب محددة من الفساد والتي تنحصر في 11 وجها من أوجه الفساد.

وأشارت إلى أن قياس مؤشر مدركات الفساد لدولة الكويت اعتمد على ستة مصادر منها، مشيرة إلى أن درجة الكويت هي ناتج المتوسط الحسابي لدرجتها في تلك المصادر الستة.

ولفتت إلى أنه يتبين من قراءة نتائج دولة الكويت وفقا لنتائج المصادر الستة إلى تقدمها 9 درجات في مصدر التنوع الديمقراطي، وهو المصدر الذي يقيس أبعاد متعددة ومركبة للفساد الحكومي والتشريعي والقضائي.

وأوضحت أنه لم يطرأ أي تغيير على درجة الكويت في الخمسة مصادر الأخرى، وهي مصدر دليل المخاطر الدولية ومصدر تصنيفات مخاطر الدول ومصدر خدمة مخاطر الدول ومصدر دليل «برتلسمان» للتحول، ومصدر استطلاع رأي التنفيذيين الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي.

وأكدت «نزاهة» على ضرورة استمرار الجهود الجادة في مجال مكافحة الفساد، والتعاون المستمر مع جميع الجهات المعنية في تنفيذ إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وزير الدفاع

وسمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، لمنتسبي الجيش، على جهودهم المخلصة وعطائهم المتواصل والدؤوب، لحفظ أمن وسلامة واستقرار البلاد.

ودعا وزير الدفاع منتسبي الوحدات التي قام بزيارتها، إلى المحافظة على درجة جاهزيتهم واستعدادهم والسعي الدائم لتحقيق التطور والارتقاء في أدائهم، للوصول إلى المستويات المنشودة، ليكونوا دائما على أتم الاستعداد لتنفيذ مختلف المهام والواجبات التي توكل إليهم.

نواب

بضرورة تنظيم حمل الأسلحة البيضاء لمكافحة ظاهرة العنف.

حمل الأسلحة البيضاء في أماكن أو أوقات معينة، وبادر بعضهم باقتراح تشريع ينص على حظر حمل الأسلحة البيضاء، ومعاقبة من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تجاوز ألف دينار.

فقد أعلن النائب الدكتور عبد الكريم الكندري عن أنه تقدم باقتراح بقانون بتعديل المرسوم بقانون رقم 13 لسنة 1991 في شأن الأسلحة والذخائر، وذلك لحظر حمل الأسلحة البيضاء في أماكن أو أوقات معينة، ومعاقبة من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ألف دينار.

من جهته قال النائب أسامة الشاهين إنه تقدم بأربعة اقتراحات برغبة لمكافحة ظاهرة العنف، ركزت على قيام وزارة الداخلية ببث برامج توعوية، توجه الأسر والشباب ضد ظاهرة «العنف» و«الإيذاء الجسدي»، عبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة بالإضافة إلى ذلك عمل محاضرات في المدارس توضح خطورة المنازعات التي تنشب بين الشباب، وغيرها من وسائل توعوية وقائية»، إضافة إلى قيام وزارتي التربية والإعلام بتوجيه الشباب التوجيه الصحيح، عبر تدعيم المناهج الدراسية بالموضوعات توجه الأسر والشباب ضد ظاهرة العنف والإيذاء الجسدي، وتقديم برامكج إذاعية وتلفزيونية في الاتجاه نفسه، فضلا كذلك عن الدور الكبير المنتظر من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا الشأن.

الصحة

أكدت الوزارة شفاء 648 إصابة، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 156387.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند لـ «كونا»، إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 46 حالة، ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بالمرض وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 6105 حالات.

أضاف السند أن عدد المسحات التي تم اجراؤها في الساعات الـ24 الماضية، بلغ 9964 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 1500913 فحصا، لافتا الى أن نسبة الاصابات لعدد المسحات خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 9ر5 في المئة.

وجدد دعوة المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني.

الحميدي

بالله أن أكون مدافعا عن سراق المال العام، وقد أقسمت على أن أكون محافظا على مصالح الشعب وأمواله».

وبين أن فكرة الصندوق هي تقديم الدعم للأسر الكويتية المتعففة وهذا حق من حقوق المواطنة، وبدلا من أن توزع الدولة الأموال خارج البلاد وتنفع دولا أخرى فإن مواطنيها أحق بهذه الأموال.

أضاف: «خطابي كان توعية لمن تعدى على المال العام في حقبة زمنية ماضية ولا يوجد دليل يدينه أو قضية مفتوحة ضده، ووجدت أنها الفرصة الأمثل لأن يرد الحقوق بوضعها كجزء من هذا الصندوق، وكانت هذه فكرة واجتهادا مني، ولهذا حتى نبتعد عن اللبس في هذا القانون سنزيل هذه المادة من الاقتراح بقانون»

تونس

البصر، فضلا عن صداع كبير في الرأس، كما تجدر الإشارة إلى أن أحد الموظفين بكتابة رئاسة الديوان، كان موجودا عند وقوع الحادثة وشعر بنفس الأعراض لكن بدرجة أقل.

وأوضح البيان أنه تم وضع الظرف في آلة تمزيق الأوراق قبل أن يتقرر توجيهه إلى مصالح وزارة الداخلية، ولم يتسن إلى حد هذه الساعة تحديد طبيعة المادة التي كانت داخل الظرف.

كما توجهت مديرة الديوان الرئاسي إلى المستشفى العسكري للقيام بالفحوصات اللازمة، والوقوف على أسباب التعكر الصحي المفاجئ.

ولم تقم مصالح رئاسة الجمهورية بنشر الخبر في نفس اليوم الذي جرت فيه الحادثة تجنبا لإثارة الرأي العام وللإرباك، ولكن تم في المقابل تداول هذا الخبر في وسائل التواصل الاجتماعي وذلك وفق البيان.

وطمأنت رئاسة الجمهورية الشعب التونسي بأن رئيس الجمهورية بصحة جيدة ولم يصبه أي مكروه، مؤكدة حرصها على ضمان الحريات التي كرسها الدستور ومنها حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر، وتعلن مساندتها المطلقة للكلمة الحرة المعبرة عن الرأي الحر، وتستغرب في المقابل مطاردة من تولى تناقل خبر محاولة التسميم هذه، عوض البحث عمن قام بهذه المحاولة البائسة.

ولم يجزم مصدر موثوق بأن المادة التي عثر عليها هي «الريسين»، بحسب ما تم تداوله على نطاق واسع في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

وكانت صفحات فيسبوك محسوبة على سعيّد تحدثت عن تعرضه لمحاولة تسميم عبر طرد بريدي، قالت إنه يحتوي على مادة الريسين السامة.

بكين لواشنطن

المستجد، فيما غادر خبراء من منظمة الصحة العالمية الفندق في مدينة ووهان الصينية، حيث أمضوا حجرا صحيا استمر أسبوعين، قبل بدء تحقيقهم الميداني في الصين لتحديد مصدر فيروس كورونا المستجد.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليجيان للصحافيين، إن الصين تأمل أن تتمكن الولايات المتحدة من «احترام الوقائع والعلم، احترام العمل الشاق لفريق الخبراء (...) التابع لمنظمة الصحة العالمية» والسماح لهم بالعمل «بعيدا عن تدخل سياسي».

وكانت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي قالت الأربعاء إن واشنطن «ستقيّم مصداقية تقرير التحقيق عند انتهائه».

وغادر خبراء من منظمة الصحة العالمية أمسالخميس، الفندق في مدينة ووهان الصينية حيث أمضوا حجرا صحيا استمر أسبوعين، قبل بدء تحقيقهم الميداني في الصين لتحديد مصدر فيروس كورونا المستجد.

وأظهر إحصاء لـ«رويترز» أن ما يربو على 100.37 مليون نسمة أصيبوا بفيروس كورونا المستجد على مستوى العالم، في حين وصل إجمالي عدد الوفيات الناتجة عن الفيروس إلى مليونين و165،109.

وتم تسجيل إصابات بالفيروس في أكثر من 210 دول ومناطق منذ اكتشاف أولى حالات الإصابة في الصين في ديسمبر 2019.